أفاق التعاون المغربى الأفريقى على المستوين الأقليمى الفرعى والقارى

سيد رجب مغاوري محمد فرحات

باحث دكتوراه – العلوم السياسية – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

الملخص

نستخلص من هذا البحث؛ أنَّ العلاقات المغربية الإفريقية على امتداد تاريخها شهدت، ازدهارًا كبيرًا؛ حيث لعبت المغرب دور الوساطة التجارية بين ما دول السودان الغربي وأوروبا، ومن ثم نشطت علاقاتها التجارية بعمقها الإفريقي. فقد اهتمت الأسر المتعاقبة على حكم المغرب بتنمية وتطوير هذه التجارة إيمانًا منها بأهميتها في تقوية البلاد، وضمان مداخيل قارية لخزينة المغرب، هذا إلى جانب العلاقات السياسية التي ميزت هذه الفترة التاريخية؛ فقد نشطت العلاقات الروحية والدينية بين الطرفين.

فالمغرب يعود إليها الفضل في نشر الإسلام السني المالكي في ربوع إفريقيا عبر الزوايا برعاية رسمية، الأمر الذي أثمر في النهاية امتداد الإسلام داخل القارة الإفريقية ، واليوم تبدو الحاجة ماسة إلى إحياء الدور المغربي في إفريقيا، والعودة إلى جذوره من خلال جهود سياسية دبلوماسية إفريقية تعيد إلى المغرب هيبتها الضائعة داخل القارة، وتحيي إرثها التاريخي؛ وذلك من خلال تعزيز علاقاتها الإفريقية، وبناء علاقات جديدة، وتمكين الروابط الاقتصادية معها على سائر المستويات

الكلمات المفتاحية:

العلاقات الدولية – المغرب – إفريقيا – انسحاب.

Abstract

We conclude from this research; Throughout its history, Moroccan-African relations have witnessed great prosperity; As Morocco played the role of commercial mediation between the countries of Western Sudan and Europe, and then revitalized its commercial relations with its African depth, the successive families that ruled Morocco were interested in developing and developing this trade, believing in its importance in strengthening the country and ensuring continental incomes for the treasury of Morocco, in addition to political relations that marked this historical period; Spiritual and religious relations between the two parties have been active.

Morocco is credited with spreading the Maliki Sunni Islam in Africa through the corners with official sponsorship, which eventually resulted in the expansion of Islam within the African continent, and today there is an urgent need to revive the Moroccan role in Africa, and return to its roots through African political and diplomatic efforts that restore Morocco lost its prestige within the continent, and revives its historical legacy; This is done by strengthening its African relations, building new relations, and enabling economic ties with it at all levels.

key words:

International Relations - Morocco - Africa - Withdrawal.

مقدمة:

شهدت العلاقات المغربية الإفريقية على امتداد تاريخها ازدهارًا كبيرًا، فلطالما لعبت المغرب دور الوساطة التجارية بين ما كان يسمى ببلاد السودان الغربي وأوروبا، ومن ثم نشطت علاقاتها التجارية بعمقها الإفريقى، فقد اهتمت الأسر المتعاقبة على حكم المغرب بتنمية وتطوير هذه التجارة إيمانًا منها بأهميتها في تقوية البلاد، وضمان مداخيل قارية لخزينة المغرب، هذا إلى جانب العلاقات السياسية التي ميزت هذه الفترة التاريخية؛ فقد نشطت العلاقات الروحية والدينية بين الطرفين.

فالمغرب يعود إليها الفضل في نشر الإسلام السني المالكي في ربوع أفريقيا عبر الزوايا برعاية رسمية، الأمر الذي أثمر في النهاية امتداد الإسلام داخل القارة الأفريقية، وما نشهده من ترابط صوفي، وتعلق العديد من دول القارة- وخصوصًا دول غرب أفريقيا- بالمغرب، واليوم تبدو الحاجة ماسة إلى إحياء الدور المغربي فى أفريقيا، والعودة به إلى جذوره الأفريقية من خلال جهود سياسية دبلوماسية أفريقية تعيد إلى المغرب هيبتها الضائعة داخل القارة، وتحيي إرثها التاريخي هناك.

وتشكل المغرب نموذجًا حيًّا للحوار الأفريقي- الأفريقي، فهي جزء من العالم العربي الإسلامي دينًا ولغًة وحضارًة، وجزء من أفريقيا موقعًا دينيًّا وحضارة، ومن ثم فإن انسحابها من منظمة الوحدة الأفريقية جعل علاقاتها بالدول الأفريقية تقتصر على التعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

وفي الأعوام الأخيرة تطورت العلاقات المغربية الإفريقية بشكل إيجابي ظهرت معالمه مع الزيارات التي قام بها الملك "محمد السادس" للعديد من دول غرب إفريقيا، حيث عقد العديد من الاتفاقيات بين المغرب والعديد من الدول الإفريقية، مثل السنغال ومالي وساحل العاج وغينيا والكاميرون والجابون وإفريقيا الوسطى وموريتانيا، ويمكن القول بأن هناك روابط مشتركة تؤثر بشكل أو بآخر على العلاقات المغربية الإفريقية، ومن أهم هذه الروابط الموقع الجغرافي المتميز لكل منهما، والعامل الديني المتمثل في الإسلام السني والمذهب المالكي في العديد من دول غرب إفريقيا جنوب الصحراء.

أولاً: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها وفرضياتها:

تتمثل إشكالية الدراسة في انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية التي استمرت عضويتها بها أكثر من ٣٣ سنة، والتي خلفها الاتحاد لم يخدم المغرب في مشكلة وحدتها الترابية، كما لم يخدم أفريقيا، فهل انضمام المغرب إلى الاتحاد الأفريقي سوف يخدم الطرفين المغربي والأفريقي، وما هي النتائج التي ترتبت على الخروج، ثم العودة إلى الاتحاد الإفريقي؟.

ثانياً: أهمية البحث:

تحاول هذه الدراسة من الناحية النظرية رصد تطور العلاقات المغربية الإفريقية، بوجه عام، والمحددات الداخلية والخارجية لها، وكذلك تناول عملية انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية، وعلاقاتها بالدول الإفريقية خلال فترة الانسحاب، وأيضًا الدوافع لعملية انضمامها إلى الاتحاد

الإفريقي، وآثار هذا الانضمام على الجمهورية العربية الصحراوية.

وأيضًا آفاق التعاون المغربي الإفريقي على المستويين الإقليمي الفرعي والقاري، ومستقبل علاقاتهما وتقييمها. ويلاحظ بوجه عام أن هناك ندرة في الدراسات المكتوبة باللغة العربية التي تتناول مثل هذه الموضوعات، والتي يمكن أن تساهم في تقديم مادة علمية خصبة لصانعي أو متخذي القرار في أقاليم القارة الإفريقية، وأن تعود بالنفع على دول القارة، وكذلك على المغرب.

– الأهمية العملية:

تستمد الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات لعل من بينها ما يلي:

- المغرب شأنه شأن بعض الدول يبحث عن دور إقليمي متميز تظهر انعكاساته وآثاره على العديد من القضايا الأفريقية الإقليمية والبؤر المشتعلة في مناطق متفرقة من القارة الأفريقية، ومن ثم فهناك حاجة لدراسة العلاقات المغربية الأفريقية في المجالات كافة.
- يمثل المغرب وإفريقيا كُتلة سياسية وجغرافية واقتصادية مهمة تحمل الكثير من مقومات النمو والتنمية، ومن ثم فإن تحليل العلاقات المغربية الإفريقية يمثل أمرًا مهمًّا ومفيدًا لهذه الدول، والذي يسهم في الاستقرار السياسي داخل الدول الإفريقية بوجه عام، ويؤكد على لجوء صناع القرار إلى التعامل مع العلاقات الدولية بما يخدم الشعوب الإفريقية.

ثالثًا: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى: تعزيز الروابط المغربية الإفريقية في كافة المجالات، بين المغرب، والدول الإفريقية.

ويمكن أن يتفرع هذا الهدف، إلى أهداف فرعية، منها:

١– تعزيز الروابط الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، بين المغرب، وجميع الدول، والإفريقية.

٢– التضامن على المستوى الخارجي (مستوى عربي إسلامي، مستوى إفريقي، مستوى عالمي).

رابعًا: فرضيات الدراسة:

تحاول الدراسة اختبار مدى صحة الفرضيات التالية:

- هناك علاقة ارتباطية بين انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية وتقليص النفوذ المغربي داخل إفريقيا، وتزايد الدور الجزائري داخلها، الأمر الذي أسهم في اعتراف العديد من الدول بالجمهورية العربية الصحراوية.
- هناك علاقة ارتباطية بين عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي وتراجع اعتراف العديد من الدول الإفريقية بالجمهورية الصحراوية.
- كلما زادت وتيرة العلاقات المغربية الإفريقية أسهمت في سحب اعتراف العديد من الدول الإفريقية بالدولة الصحراوية، وتوجه المشكلة إلى الأمم المتحدة.

– كلما تنامت العلاقات الاقتصادية بين المغرب وإفريقيا، وتعددت منظومة المصالح الخاصة بكل طرف داخل أقاليم القارة الأفريقية كلما قلت فرص واحتمالات تصاعد التنافس والصراع.

– هناك علاقة ارتباطية بين تزايد دور المحدد الديني داخل دول غرب إفريقيا وتنامي العلاقات المغربية مع دولة مالي، ومشاركة المغرب في الحرب على الإرهاب في مالي، والسيطرة المغربية على دول الساحل والصحراء.

– كلما زادت القدرات العسكرية المغربية كُلَّما أسهمت المغرب في قوات حفظ السلام في الدول التي اندلعت بها الحروب الأهلية والصراعات كالكونغو الديمقراطية.

– كلما زاد الإرهاب والفكر المتطرف في الدول الإفريقية زادت احتمالات عودة المغرب إلى المنظمة القارية.

خامساً: منهج الدراسة: إعتمد البحث على:

- منهج تحليل النُظم، ومنهج المصلحة الوطنية:

استخدم الباحث في معالجته لموضوع البحث، منهجية تعددية تضم أساسًا منهاج تحليل النظم، وذلك انطلاقًا من النظر إلى العلاقات المغربية كنظام، وأن قراءتها تتأثر بالبيئة المحيطة، وضغوط هذه البيئة، سواءً أكانت عالمية أو إقليمية أو محلية، ولنظام العلاقات الدولية محيطٌ خارجيٌّ يعكس ويجسِّد واقع الظروف الداخلية والدولية في وقت معين، وهذه الضغوط، المؤثرة في نوعية حركته السياسية اللاحقة.

وهذا النظام يتفاعل أيضًا لانفتاحه مع محيطه الخارجي، وينجز وظيفة أساسية ألا وهي اتخاذ القرارات في العلاقات الخارجية، وترجمتها إلى واقع ملموس خدمةً لأهداف ومصالح الدولة، وتكون لها مردودات في الواقع، وهذه المردودات تمثل التغذية المرتدة للقرارات، وهكذا يساعد هذا المنهاج على الانطلاق من جميع المستويات التحليلية، ويفتح آفاقًا جديدة أمام الدراسة العلمية والشاملة لظاهرة العلاقات المغربية الإفريقية، ويسهل من ناحية ثانية عملية البحث في نوعية العلاقة التي تربط بين نظام العلاقات المغربية الإفريقية، كما يساعد على التعرف على العوامل والمتغيرات والمقومات الأساسية التي تُسهم وتُؤثر في صنع قرار العلاقات الخارجية للمغرب.

كما استخدم الباحث منهج المصلحة الوطنية، والذي يفترض أن المُحرك الأساسي للدول هو مصالحها الوطنية من منظور النظام الحاكم، وهو ما يفسر قرارات مهمة كانسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية، وعودتها للاتحاد الإفريقي مرة أُخرى.

المحور الأول
آفاق التعاون المغربي الإفريقي على المستوى الإقليمي الفرعي:

تعد العلاقات المغربية الإفريقية من الموضوعات المهمة التي تستحق الاهتمام من قِبل الباحثين، سواء المغاربة أو الأفارقة، ويتعين متابعتها بشكل دائم، وذلك بحكم العلاقات المتجذرة والمتمثلة فى الروابط التاريخية والحضارية بينهما، هذا فضلًا عن المصالح المشتركة بين الجانبين، والتي يأمل كلا الطرفين في الدفع بها إلى الأمام، الأمر الذي يتطلب تذليل العقبات كافة، وإفساح المجال لمزيد من الدراسات المتنوعة في هذا الصدد، وخلال فترة الدراسة شهدت العلاقات المغربية الأفريقية تطورات ومنعطفات عديدة ألقت بظلالها على علاقات كل طرف منهما بالطرف الآخر، وظلت قضية الوحدة الأفريقية حلمًا يراود الشعوب الإفريقية لتأمين مستقبلها، ولتأكيد تحررها السياسي والاقتصادي من كل مظاهر التبعية والهيمنة والاستغلال. ولذلك انخرطت المغرب في العديد من التجمعات، الإقليمية المُحيطه به، حيث:

- **انضمت المغرب إلى ليبيا لعمل وحدة في اتفاقية "وجدة" سنة ١٩٨٤م[١]، ثم ألغيت الوحدة في سنة ١٩٨٦م بعد عامين فقط[٢].**
- **ثم انضمت المغرب إلى اتحاد دول المغرب العربي سنة ١٩٨٩م[٣]، وفي سنة ١٩٩٥م طالبت المغرب بوقف اجتماعات الاتحاد[٤].**
- **ثم انضمت إلى (س، ص) دول الساحل والصحراء في سنة ٢٠٠٢م في الخرطوم.**

وتظهر اللمسات الليبية على عمل هذه المنظمة، حيث تستهدف خلق اندماج اقتصادي

١- الحسان بوقنطار، **السياسة الخارجية المغربية الفاعلون والتفاعلات**، (الرباط: شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢). ص ١٣٧.

٢- فؤاد اليوسفي، **الاتحاد العربي الأفريقي بين وجدة- إيفران وطرابلس الوحدة المغربية**، (الدار البيضاء: المنشأة العامة للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨٩)، ص ٨.

٣- سيد رجب مغاوري، **اتحاد دول المغرب العربي، إشكالية الدور والتفعيل**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٣)، ص ٢٤.

٤- زايد عبيد الله مصباح، "اتحاد المغرب العربي: الطموح والواقع"، **المستقبل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨/١٠م)، ص ٣٥.

وسياسي وثقافي عام، في أفق الدول الإفريقية [١].

كما قامت المغرب بعدة خطوات لتعزيز النموذج التنموي، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- وضع مستشفيات متنقلة رهن إشارة عدة دول، وعقد شراكات واتفاقات توأمة بين المراكز الاستشفائية الجامعية المغربية ونظيراتها في الدول الإفريقية.
- دعم مشاريع تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للإنسان الأفريقي كبناء مساكن اقتصادية، فضلًا عن بناء قرى للصيد من أجل إعادة هيكلة قطاع الصيد التقليدي، وتطوير جودة المنتوج، وكذا خلق مناصب جديدة للشغل، ورفع دخول المستفيدين، وتحسين ظروفهم الصحية، وذلك من أجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة ومندمجة.
- تعزيز الحضور الاقتصادي المغربي في المنطقة بحيث تضم دول أفريقيا جنوب الصحراء استثمارات مغربية مهمة تقدر بحوالي ٤٠٠ مليون دولار موجهة لتوفير البنية التحتية في مختلف المجالات[٢].

أولا: التعاون الثنائي المغربي الإفريقي:

في عهد الملك محمد السادس الذي أصبح يمثل العهد الاستثماري المغربي في إفريقيا اعتمدت المغرب السياسة الخارجية الجديدة الموضوعة على أساس الدروس المستفادة من الماضي، وعدم تكرار نفس الأخطاء، وذلك على أساس النقاط التالية:

- إقامة العديد من المشاريع المالية والتجارية مع البنوك الاستهلاكية المختلفة، والشركات المالية القابضة، حيث يمكن للمغرب أن تحصل على نسبة ٦٠% في ميزانية ورأسمال هذه الشركات.
- إقامة العديد من المشاريع العامة الأخرى في مجال النقل الجوي والاتصالات من جانب الخطوط الجوية المغربية، وشركة اتصالات المغرب، والهيئة العامة للكهرباء ومياه الشرب، والبنك المركزي العام، وشركة الصناعات الفوسفاتية والزراعية.
- إقامة مشاريع عديدة من جانب البنك المغربي للتجارة الخارجية، وكذلك بنكي الدوحة وسوماجيك، وبنوك التحالفات الاستراتيجية، وقد بلغت الميزانية العامة لهذه المشاريع ٥,٧ مليار دولار تبعًا

١- خالد شيات، "بحث العلاقات السياسية والاقتصادية المغربية الأفريقية في زمن تحرير التجارة"، **مؤتمر التكامل الإقليمي في أفريقيا: إسقاط الحاجز بين شمال القارة وجنوبها** (القاهرة: مؤتمر التكامل الإقليمي في أفريقيا: إسقاط الحاجز بين شمال القارة وجنوبها ٥- ٧ نوفمبر ٢٠١٠)، ص ١٣.

٢- أمينة حميدي، "دور المغرب في التنمية وحفظ السلام بأفريقيا"، **مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية**، (الرباط: كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية بسلا، دار المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد ٢٤، دار المنظومة ٩٥٨٧٦٣، ٢٠١٨)، ص ٢٥٣.

لتقرير فوربس سنة ٢٠١٥م[١].

كما حاولت المغرب تعزيز علاقاتها الأفريقية، وبناء علاقات جديدة، ومن الأمثلة على ذلك الزيارة التي قام بها الوزير الأول المغربي ما بين ٢٩ مايو و٥ يونيو ١٩٩٩م إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وهي السنغال وغينيا والجابون وكوت ديفوار وبوركينا فاسو، وهي دول كانت تساند الوحدة الترابية للمغرب.

وكان الهدف هو تمكين الروابط الاقتصادية معها على سائر المستويات[٢]. وفي الجانب القانوني وقعت المغرب سنة ١٩٦٠م مع شركائها الأفارقة جنوب الصحراء حوالي ٢٠٠ آلية قانونية تتضمن اتفاقيات إطار للتعاون الاقتصادي والتقني والعلمي، واتفاقيات تجارية، وأخرى تهم الميدان السياحي والصناعة التقليدية والنقل، وقد كان أغلب هذه الاتفاقيات قد وُقع مع دول الغرب الأفريقي والساحل والسنغال ومالي وغينيا والنيجر وكوت ديفوار والجابون وأنجولا. وتختلف هذه الاتفاقيات من بلد لآخر حسب تنوع المبادلات والإرادة السياسية التي تم التعبير عنها لتعزيز التعاون، وتشمل كل الميادين[٣].

وقد تطور التواجد الحالي للمغرب في أفريقيا على ثلاث مراحل؛ حيث أصبحت أولى الشركات العامة المغربية تشارك في مشاريع البنية التحتية الأساسية، ثم أصبحت الشركات الخاصة نشطة في قطاع الخدمات، مصحوبة بدبلوماسية اقتصادية نشطة، وأخيرًا تطور هذا التواجد إلى رؤية متوسطة وطويلة الأجل للتكامل الإقليمي الأعمق، وأكدت جولة محمد السادس الأولى في شرق أفريقيا، في أكتوبر ٢٠١٦، اهتمام البلاد باستكشاف أسواق جديدة خارج غرب أفريقيا[٤].

كثافة المبادلات الثنائية المغربية الأفريقية:

يدفع النمو المُستمر الذي تعرفه المبادلات بين المغرب وشركائها الأفارقة منذ سنة ٢٠٠٠م إلى القول بأن هناك إمكانية لتطوير التجارة بينهما كما يشهد على ذلك مؤشر حصة الصادرات المغربية في سوق هذه المنطقة الذي لم يتجاوز ٠,٤% لعام ٢٠١٢م، وهو مؤشر على النقصان من عام لآخر؛ وذلك كما يتضح من الجدول رقم(١)

1- Tesode laurea, Duccio basosi, "la politica del morocco, (roma: universitaca, Foscari venzia, corsodT/ laure magistrale", (ordin amento ex D.M. 270/2004), In relazioni Internazionali comparate tesi di laureas Anno Accademico, 2014, 2015). p. 88.

٢- خالد شيات، مرجع **سبق ذكره**، ص ١١.

3- Tasnim Abderrahim and Faten Aggad, **Starting afresh: The Maghreb's relations with sub-Saharan Africa**, DISCUSSION PAPER No. 225, April 2018, p. 5.

4- **Idem**, p. 5

جدول رقم (١)

حصة المغرب في سوق أفريقيا جنوب الصحراء، خلال الفترة من ٢٠٠٠إلى ٢٠١٢

٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
%٠,١٨	%٠,٢٠	%٠,٢٦	%٠,٢٣	%٠,٢١	%٠,٢١	%٠,٢١

٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
%٠,٢٢	%٠,٢٥	%٠,٢٧	%٠,٣٠	%٠,٢٦	%٠,٤٠

(١)

وفيما يلي استنتاجات دراسة كثافة المبادلات الثنائية للمغرب مع البلدان الإفريقية[٢]:

- **تبقى التجارة الثنائية بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء ضعيفة مقارنة مع إمكانياتها التي يمكن إبرازها عبر تنشيط وتنويع إطار التعاون بين الشركاء.**
- **إن الكثافة الثنائية لمبادلات المغرب مع شركائها الأفارقة إذ تعيد إنتاج نفس الواقع الذي يميز مجموع المبادلات بين بلدان الجنوب تعكس ضرورة القضاء تدريجيًّا على القيود البنيوية و(المؤسسية والسياسية واللوجستية) التي تحول دون توسع علاقات التعاون التجاري مع هذه البلدان.**
- **تبقى الصادرات مركزة على المنتجات الأقل حركية على مستوى الطلب العالمي رغم توافر إمكانية تطوير الخدمات ونشاط التجارة الدولية الذي عرف أسرع توسع منذ عشرين سنة.**

بناءً على ذلك، وفي حال تخفيف العوائق التي تحول دون تطوير التجارة القارية، بل إزالتها، فإن رفع الكثافة الثنائية للمبادلات بين هؤلاء الشركاء إلى مستوى يعادل ذاك الذي لوحظ سنة ٢٠١١م يكشف عن مكسب محتمل للمبادلات بين المغرب والبلدان الإفريقية[٣].

منذ سنة ٢٠٠٠م من خلال مؤتمر القمة الإفريقي الأوروبي أعلن الملك "محمد السادس" عن

١- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، "العلاقات المغربية الأفريقية طموح نحو حدود جديدة"، دراسات (م. د. ت.م)، **مجلة المالية**، (الرباط: وزارة الاقتصاد والمالية، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، العدد ٢٨، سبتمبر ٢٠١٥)، ص١٥.

٢- المملكة المغربية وزارة الاقتصاد والمالية، العلاقات المغربية الأفريقية، مرجع **سبق ذكره**، ص ١٥.

٣- **المرجع السابق**، ص ص ١٥، ١٦.

وضع خطة من أجل تخفيف عبء الديون على الدول الإفريقية، وكذلك خفض المعدلات والنسب الجمركية على الدول المستوردة. وفي مجال التعليم كان لابد من وضع برنامج المنح للطلاب الأفارقة، مع تقديم أكثر من (٧٠٠٠) منحة لهؤلاء الطلاب من ٣٥ دولة من أجل الدراسة في الجامعات المغربية، كما أجرى العديد من الزيارات الرسمية للدول الأفريقية، وتمكن من إبرام ١٧ اتفاقية تجارية ثنائية[١].

وتتجلى أهم البرامج التنموية ذات التوجه الاقتصادي للمغرب نحو البلدان الأفريقية فيما يلي:

- **إطلاق المشاريع التنموية الكبرى كأنبوب الغاز الأطلسي نيجيريا- المغرب، وبناء مصانع لإنتاج الأسمدة بكل من إثيوبيا ونيجيريا[٢].**
- **في قطاع النقل البحري والجوي، تسيير شبكة الخطوط الملكية المغربية إلى أكثر من ٢٠ بلدًا أفريقيًا (الكونغو الديمقراطية، الجابون، الكاميرون، مالي..)، وفي هذا الصدد استحوذت الخطوط الملكية المغربية RAM على ٥١% من رأسمال الشركة السنغالية Air Senegal International، وهي النسبة نفسها التي تساهم بها شركة النقل البحري المغربي كوماناف Comanav ضمن شركة سومات Somat[٣].**
- **وفي قطاع الاتصالات، تعزيز مشاريع اتصالات المغرب في مجموعة من الدول الأفريقية، فمثلًا تسيطر اتصالات المغرب على معظم أسهم الشركة الموريتانية موريتيل Mauritel، وعلى ٥١% من أسهم أوتايل البوركينابية، وتحتكر منذ فبراير ٢٠٠٧ نحو ٥١% من أسهم شركة جابون تيلكوم Gabon Telecom[٤].**
- **في قطاع البناء والأشغال العمومية، تدعيم القطاع في كل من كوت ديفوار- بوركينافاسو- جامبيا.**
- **في نفس الإطار، نسجت المغرب شبكة واسعة من الاتفاقيات مع بلدان أفريقية من أجل كسب تأييدها لملف الوحدة الترابية المغربية بعد خلافات استمرت لمدة طويلة، وتشمل اتفاقيات تجارية وتعريفية تتضمن حذف الحقوق الجمركية والرسوم والضرائب، واتفاقيات تبادل المعلومات والأخبار بغرض مراقبة الغش وغسل الأموال والتزوير، وكذا اتفاقيات بشأن خدمات النقل الجوي والصيد**

1- Terence McNamee, Greg Mills and J peter Pham (eds), **Morocco and the African Union Prospects for Re-engagement and Progress on the Western Sahara**, (Johannesburg: The Brenthurst foundation eoppenheimer, son (pty) ltdm 2013), p.9.

٢- أمينة حميدي، مرجع **سبق ذكره**، ص ٢٥١.

٣- **المرجع السابق**، ص٢٥٢.

٤- أمينة حميدي، مرجع **سبق ذكره**، ص٢٥٢.

البحري[١].

ثانياً: العلاقات المتعددة الأطراف المغربية الإفريقية

تحتل المغرب المرتبة الثالثة من حيث مستوى النشاط الاستثماري الأجنبي في أفريقيا سنة ٢٠١٤م، والذي ارتفع إلى ٥٢,٣% من خلال المشاريع الجديدة مقارنة بالعام السابق، ولكن في سنة ٢٠١٥ احتلت المغرب المرتبة الثانية بعد جنوب أفريقيا، ويعود ذلك إلى وجود البنية التحتية الصالحة والقادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية بحيث تفوقت الشركات الفرنسية على الشركات الإسبانية من حيث عدد المستثمرين الأجانب في المغرب خصوصًا في قطاع الخدمات، والقطاعات المالية والصناعية[٢].

كذلك فإن استقلال المغرب وانتماءه لأفريقيا حقيقة جغرافية ثابتة غير قابلة للنقاش لا يستطيع أحد أن ينفيها، ونفس الشيء في تعبير المغرب عن رغبته في أداء واجب خدمة قارته الأفريقية عبر الشراكة والتعاون مع الدول الأفريقية من أجل التنمية، وقد انخرط المغرب فيه بالفعل عبر مشاريع مادية يؤطرها قانونيًّا في شكل اتفاقيات تعاقدية ثنائية مع الدول الأفريقية، وهي اتفاقيات متنوعة تشمل كل القطاعات والمجالات وعمادها الأساسي هو التعاون المشترك لبلوغ التنمية الاقتصادية والبشرية المنشودتين من قبل جميع الدول الأفريقية، وهو هاجس تتقاطع فيه هذه الدول مع المغرب[٣].

١: التوجه المغربي الإفريقي:

تستند الاستراتيجية المغربية في أفريقيا على تعاون مالي متطور ومستمر يرتكز على تدخلات المغرب للتعاون الدولي، وعلى تعزيز الانفتاح التجاري، إذ أبرمت المغرب ١٤ اتفاقية من نوع الدولة الأكثر رعاية، و٦ اتفاقيات تجارية وجمركية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات مع أفريقيا، و١٨ اتفاقًا ثنائيًّا لحماية وتشجيع الاستثمار، و٩ اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي، ويتجلى كذلك هذا التعاون من خلال إلغاء ديون الدول الأفريقية الأقل نموًّا، وتسعى المغرب من خلال هذه الاستراتيجية الجديدة إلى بلورة نموذج على مستوى تعاون جنوب- جنوب قوامه تبادل المصالح التجارية بعيدًا عن كل أشكال الهيمنة والاستغلال في هذه المرحلة، وتولي أفضلية لدول غرب أفريقيا، وذلك باستثمارات

١- **المرجع السابق**، ص٢٥٢.

2- Rim Berahab, "Relations between Morocco and sub – Saharan Africa; what is the potential for trade and foreign direct investment?" Policy Brief – February 2017, PB.17/04, p. 4.

٣- صبري الحو، **سياسة المغرب الأفريقية وتأثيرها على نزاع الصحراء**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٣ نوفمبر تشرين الثاني).

- Https://www. Aljazeera.net issues.2015.

مهمة بموريتانيا والسنغال ومالي والكونغو الديمقراطية وناميبيا وجامبيا وغيرها[١].

وقد سعت المغرب إلى توطيد حضورها في المنتديات الأفريقية مشددة على عدم انضمام البوليساريو، وخصوصًا في القمة الفرنسية الأفريقية، والقمة الأوروبية الأفريقية، وتجمع الساحل والصحراء، حيث توسع الحوار ليشمل أوروبا والقارة الأفريقية، والذي أعلن فيه الملك محمد السادس مبادرته عن إلغاء ديون الدول الأفريقية الأقل نموًّا في القارة الأفريقية، وكذا رفع الحواجز الجمركية أمام صادراتها، وهو قرار يحمل رمزية حول التضامن المغربي مع البلدان الأفريقية ومشاكلها التنموية[٢].

وفي المؤتمر السابع للقمة الفرنسية الأفريقية حاولت المغرب إعطاء أهمية بالنسبة لهذه العلاقات المتعددة الأطراف، حيث حضر الوفد المغربي يترأسه وزير الخارجية. أما بالنسبة للمؤتمر العاشر المنعقد في مدينة فنيل الفرنسية في أكتوبر ١٩٨٣م فقد ترأس الوفد المغربي ولي العهد آنذاك الأمير مولاي محمد، وفي سنة ١٩٨٨م استقبل المغرب المؤتمر الخامس عشر المنعقد في الفترة ما بين ١٤و١٦ ديسمبر من نفس السنة، وقد ناقش المؤتمر قضايا متعددة تهم الدول الأفريقية، حيث خرج المؤتمر بقرارين أساسيين؛ يتعلق أولهما برصد مشكلات الصحراء الناتجة عن الظروف المناخية، ومواجهة خطر التصحر، أما ثانيهما فيتعلق بتنسيق الجهود لمحاربة آفة الجراد التي كانت تهدد البلدان الأفريقية وبخاصة الزراعية[٣].

وتتزايد أهمية موقع المغرب كجسر بين أوروبا وأفريقيا، ويؤكد على مزايا كلٍّ من التكامل الإقليمي والتعاون الثلاثي كوسيلة للتعويض عن عدم كفاية التعاون بين الشمال والجنوب، ويبدو أن كلًّا من الجنوب والشمال يحاولان تحقيق هذه الاستراتيجية[٤].

٢: المبادلات بين المغرب والدول الإفريقية:

منذ عام ٢٠٠٣م ارتفع المبلغ الإجمالي لمبادلات المغرب التجارية مع القارة الإفريقية بمعدل سنوي نسبته ١٣% ليستقر عند ٣٦ مليار درهم عام ٢٠١٣ مشكلًا ما يقارب ٦,٤% من القيمة الإجمالية لمبادلات المغرب الخارجية مقابل ٤,٦% سنة ٢٠٠٣م، وخلال نفس الفترة حققت صادرات

١- مراد اشمارخ، قراءة في التوجه الاقتصادي للمغرب نحو أفريقيا، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، ٢ فبراير ٢٠١٧م.

- www. Ce marap – **org**) **doc**) dossiers.

٢- الحسان بوقنطار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٠٨، ٢٠٩.

٣- **المرجع السابق**، ص ٢٠٩.

4- Emmanuel De Groof, Jean Bossuyt, Tasnim Abderrahim and Dalil Djinnit, **Looking north and moving south: little enthusiasm for a continent-to-continent approach**, Discussion Paper No. 238, January 2019, p.8.

المغرب أفريقيًا ارتفاعًا بمعدل سنوي نسبته ١٦%، لتبلغ ١٦,٣ مليار درهم مشكلة ٨,٨% من مجموع صادرات المغرب مقابل ٤,٢% سنة ٢٠٠٣م، وتتشكل هذه الصادرات أساسًا من الأغذية والمشروبات والتبغ بنسبة ٨% سنة ٢٠١٣م، والمنتوجات نصف المصنعة (٢٣%)، والمنتجات المكتملة للتجهيزات الصناعية (١٧%)، ومنتجات الاستهلاك المكتملة (١٦%)، والطاقة ومواد التشحيم (١٢%)[١].

وقد تمكنت المغرب بفضل السياسة الجديدة الاتفاق على هذه المشاريع الدولية مع ٢٧ دولة أفريقية خلال ١٠ سنوات فقط فيما بين سنتى ٢٠٠٣م و ٢٠١٣م، وحصلت الدول الأفريقية الصحراوية على نسبة ٨٥% من المشاريع المغربية الوليدة، والتي تتجاوز أعلى التقديرات من حيث الميزانية العامة، ولكن مع ذلك فإن معظم الاستثمارات المغربية قد انصبت على إتمام المشاريع في وسط وغرب أفريقيا خصوصًا مع مالي التي أبرمت مع المغرب مشاريع بنسبة ١٤,٦%، وبعد ذلك ساحل العاج بنسبة ٨,٨%، وبوركينافاسو بنسبة ٧,٨٧%، والسنغال ٦,٥%، والجابون ٥,٧%، هذا إلى جانب العديد من الاستثمارات المغربية في الدول الأفريقية الأخرى، وقد أصبحت المغرب جاذبة للاستثمارات الأجنبية، وتضخ استثمارات في عديد من دول غرب ووسط أفريقيا[٢].

ومن جهة أخرى ارتفعت الواردات بمعدل سنوي نسبته ١٢%، ليستقر عند ١٩,٨ مليار درهم سنة ٢٠١٣م، أي بحصة ٥,٢% من مجموع واردات المغرب، مقابل ٤,٨% سنة ٢٠٠٣م، وتظهر الصادرات الحضور البارز للمشتريات من منتوجات الطاقة (٦٠% سنة ٢٠١٣م)، متبوعة بالمنتوجات نصف المصنعة (١٣%)، ثم المنتوجات الغذائية والمشروبات والتبغ ١٣%[٣].

٣: اشتراك المغرب في (NEPAD):

تعمل المغرب في إطار تعزيز التوجه داخل "الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD)" في إطار تنمية أشكال جديدة للتعاون الثلاثي الأطراف، حيث يمكن تنفيذ هذه السياسات بمساهمة مغربية، وتعتبر مسألة تحديث البنيات التحتية حجر الأساس للشراكة الجديدة من أجل التنمية بأفريقيا (NEPAD)، حيث تعتبر المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق تراهن وتساهم المغرب في عملية تحديث هذه البنيات للدفع في اتجاه التقارب مع الدول الأفريقية بالتنسيق بين هذا المشروع الأفريقي الطموح ومشروع أهداف الألفية للتنمية الذي يرتكز بدوره على تمويلات الدول الغنية ولاسيما مجموعة الثمانية.

ويؤكد ضعف قيمة المبادلات التجارية المغربية الأفريقية أن المغرب تتجه شمالًا أكثر من

١- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، مرجع **سبق ذكره**، ص ٩.

2- Tesode laurea, Duccio basosi, **op. cil**, p. 89.

٣- خالد شيات، مرجع **سبق ذكره**، ص ص ١٩، ٢٠.

توجهها نحو دول الجنوب وبخاصة الدول الأفريقية جنوب الصحراء، فمعدل التجارة البينية مع هذه الدول لم يتجاوز ٢,١% من الصادرات المغربية، أي في حدود ٣٦٠ مليون دولار سنويًا، وهو ما يفسر ضعف المواقف السياسية المساندة للمغرب أفريقيًا[١].

٤: التعاون العلمي:

يعتبر العنصر البشري من أهم مداخل التنمية في أفريقيا، وبالتالي فقد منحت التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية دافعًا جديدًا للتعاون الثنائي في ميدان تكوين الأطر الأفريقية على مستوى مؤسسات التعليم العالي التقني والمهني العمومي، حيث استقبلت هذه المؤسسات ٧٠٤٦ طالبًا من ٤١ دولة أفريقية، منهم ٦٦٦٨ ممنوحًا من طرف الوكالة المغربية للتعاون الدولي برسم الموسم الأكاديمي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بينما بلغ عدد الطلبة الأفارقة الممنوحين ٩٠٠٠ ممنوح سنة ٢٠١٤، كما حرصت الوكالة المغربية للتعاون الدولي على تقديم الدعم الكامل للطلبة والمتدربين الأفارقة بالمغرب بهدف نقل المعرفة والخبرة المهنية المغربية إلى الشركاء القاربين في مختلف المجالات كالصحة والإدارة والطاقة المتجددة والبيئة عبر مؤسسات التكوين المهني والتقني بالمغرب، إضافة إلى التكوين الدبلوماسي عبر الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الشئون الخارجية والتعاون الدولي، كما شمل تبادل الخبرات المجال العسكري والأمني، حيث تم تكوين ٣٣٢ جنديًا وشرطيًا من جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة شهرين سنة ٢٠٠٥م[٢].

١- خالد شيات، مرجع **سبق ذكره**، ص ص ١٩، ٢٠.

٢- أمينة حميدي، مرجع **سبق ذكره**، ص ٢٥٤.

المحور الثاني
آفاق التعاون المغربي الأفريقي على المستوى القاري:

أصبح توجه المغرب نحو الجنوب واضحًا في العلاقات المغربية الأفريقية خلال السنوات القليلة الماضية، وقد توجت هذه الاستراتيجية الجديدة بمجموعة من الإنجازات المهمة خلال السنتين الأخيرتين، وذلك في عامي ٢٠١٦، ٢٠١٧؛ ولعل أهمها هو الانضمام إلى منظمة الاتحاد الأفريقي في ٣٠ يناير ٢٠١٨م، وتقديم طلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالإضافة إلى توسيع المشاريع الاستثمارية في العديد من الدول الأفريقية، وقد تحققت هذه الإنجازات نتيجة عمل دبلوماسي دؤوب ومدعوم بأدوات اقتصادية واستثمارية مهمة[١].

وأيضًا عززت المغرب دعمها للمجموعة الإقليمية المعروفة بدول الساحل الخمس، وتسعى إلى الإفادة من أي دعم عسكري أو اقتصادي يمكن أن تقدمه البلدان الغربية أو العربية للمنطقة، فضلًا عن ذلك تريد المغرب أداء دور أساسي في التركيز الأوروبي على أمن الساحل واستقراره[٢]. وسوف يتناول البحث المطالب التالية:

المطلب الأول: الدور المغربي في كلٍّ من دول الساحل والصحراء والمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا:

أولًا: دول الساحل والصحراء:

اعتمدت الاستثمارات المغربية المباشرة في دول الساحل والصحراء على التعاون بين الشركات قبل سنة ٢٠٠٠م، وعلى العديد من العلاقات الأسرية مع العائلات المختلفة في السنغال ومالي وساحل العاج، ويتضح ذلك من تبادل ونقل رؤوس الأموال والاستثمارات المغربية في الخارج التي ارتفعت إلى ٦٢٢ مليون دولار في سنة ٢٠٠٧م، ثم انخفضت في سنة ٢٠١٣م إلى ٣٣١ مليون دولار، بينما بلغت قيمة الأسهم ٢,٦ مليار دولار، وهى تعادل ٢,٤% من الإنتاج القومي، بينما بلغ نصيب الدول الأفريقية الصحراوية من السلع المغربية ٥٠%، إلى جانب الاستثمارات الضخمة والتعاون بين الشركات في مجال التعدين والطاقة والمياه والزراعة والمشاريع العقارية والإسكان

١- سعيد الصديقي، السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لأفريقيا، المعهد المغربي لتحليل السياسات، ١٢/٤/، ٢٠١٨، ص٦.

- https://mipa – institute-

٢- انتصار فقير، المغرب يستدير جنوبًا- زادت الرباط دعمها لدول الساحل أملًا في تحقيق مكاسب على مستويات عدة، ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩م، **مركز كارنيجي** للشرق الأوسط.ص١

- https:// Carnegie - mec-org.

الاجتماعي والاتصالات والتمويل[١].

كما عززت المغرب دعمها للمجموعة الإقليمية لـ" دول الساحل والصحراء"؛ فعلى الجبهة الأمنية أعلن وزير الخارجية في سبتمبر ٢٠١٧م أن المغرب ستساعد مجموعة دول الساحل الخمس على إدارة أمنها الحدودي، وفي يونيو ٢٠١٨م تعهدت المغرب بدعم القوى المشتركة للمجموعة التي تركز عملياتها على مكافحة الإرهاب، والتصدي للجريمة العابرة للحدود[٢].

كذلك سعت المغرب إلى تحسين علاقاتها الثنائية مع البلدان الأفريقية ولاسيما في غرب أفريقيا والساحل، حيث تحافظ منذ وقت طويل على الروابط القائمة على القوة الناعمة، والانخراط مع مجموعة دول الساحل الخمس: تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينافاسو. ومن خلال المجال الأمني تبرهن المغرب للقارة الأفريقية أنها داعمة للأولويات الأمنية في أفريقيا وفقًا لرؤية الاتحاد الأفريقي المتمثلة بالعمل على تعزيز السلام والتعاون الإقليميين[٣].

ولعل المساهمتين الأساسيتين اللتين تقدمهما المغرب لمجموعة دول الساحل الخمس هما التدريب العسكري والديني؛ فعلى الجبهة الأمنية أعلن وزير الخارجية ناصر بوريطة في أيلول/ سبتمبر سنة ٢٠١٧م أن المغرب ستساعد مجموعة دول الساحل الخمس على إدارة أمنها الحدودي، وقطع وعدًا بالمساعدة على التصدي للتعاليم الإسلامية المتشددة في المنطقة بصورة عامة[٤].

وتعمل المغرب منذ وقت طويل على تدريب عدد كبير من العسكريين والعناصر والقادة العسكريين من دول الساحل الخمس، ومنهم الرئيس الموريتاني السابق محمد ولد عبد العزيز، وكذلك تدريب قائد القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس الفريق حننيا ولد سيدي موريتاني في الأكاديمية الملكية العسكرية في مكناس[٥].

وقد نظمت المغرب في هذا السياق برامج دراسية لقادة دينيين من الساحل وغرب أفريقيا في إطار ما تسميه الدبلوماسية الدينية، وهذا يضمن بقاء المغرب في مقدمة الجهود الأمنية والمساعي الهادفة إلى مكافحة الإرهاب بالساحل، وكان معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين

1- Alexis Arief, "Morocco issues"**, Congressional Research service**, January 15, 2015, October 18, 2018, p. 10.

٢- ليلى الإدريسي العزوزي، "البعد الأمني في العلاقات المغربية الأفريقية" في د. عمار شرعان، أ. كريمة الصديقي (محررتين)، **أبعاد دول المغرب الكبير في أفريقيا: التحولات والتحديات:** برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠٢٠، ص ٣١.

٣- انتصار فقير، مرجع **سبق ذكره**.ص٢

٤- **المرجع السابق**.ص٢

٥- **المرجع السابق**.ص٢

والمرشدات في الرباط قد قام بتدريب مئات الأئمة من الساحل وغرب أفريقيا[١].

وتسعى المغرب لوضع نفسها كمزود أمن إقليمي في غرب أفريقيا، وعلى مدى السنوات الأخيرة برزت كشريك رئيسي لتطوير مجموعة متنوعة من القطاعات في مختلف بلدان غرب أفريقيا، لكنها تطمح أيضًا إلى الإسهام في السلام والاستقرار في هذه المنطقة الإقليمية الأفريقية الفرعية التي لا تزال تواجه تحديات مهمة وتهديدات كبيرة[٢].

ثانيًا: الدور المغربي في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا:

تلعب المغرب دور الدولة القائد في المجموعة الاقتصادية في دول غرب إفريقيا، حيث تقوم المغرب بدور الريادة في المجموعة الاقتصادية في دول غرب إفريقيا، ويتضح ذلك من خلال النقاط التالية:

١- العلاقات بين المغرب وبين المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا:

لقد تعززت هذه العلاقات في السنوات الأخيرة في ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، من خلال ٢٣ زيارة قام بها الملك محمد السادس، وشملت ١١ بلدًا من هذا الإقليم أبرم خلالها مئات الاتفاقيات التي أعطت دفعة قوية للتعاون الثنائي مع دول المنطقة مما جعل المغرب أول مستثمر في غرب أفريقيا[٣]، وبعد أربع سنوات وقعت المغرب في الرباط سنة ٢٠٠٢م اتفاقية التجارة والاستثمار مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومع ذلك فإن الاقتصادات القائمة لم تقوَ على المنافسة مع الشركات المغربية، وكان على المغرب أن ترفع العديد من القيود والمعدلات الجمركية على المنتجات الزراعية مع هذه الاتفاقيات من أجل الخفض التدريجي للمعدلات الضريبية على المنتجات الزراعية المغربية[٤].

علاوة على ذلك تقيم المغرب علاقات مؤسساتية مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من خلال صفتها كمراقب، والتي حظيت بها منذ عدة سنوات، وشاركت من خلالها في عدة اجتماعات للمنظمة، وساهمت في أنشطتها، وقادت جهود الوساطة من أجل حل النزاعات في المنطقة خصوصًا بين بلدان نهر مانو، وساهمت في حل الأزمة المؤسساتية الخطيرة التي عرفتها غينيا ما بين عامي ٢٠٠٩م ؛٢٠١٠م، كما عملت على استقرار الأوضاع بغينيا بيساو، وفي كوت ديفوار، وبفضل هذه

١- **المرجع السابق**.ص٢

2- Dr. Mohammed El- Katiri, From Assistance to Partnership: Morocco, and its Foreign policy in West Africa the United States Army War College. http://www.carlisle.army.mil/u.sarmy, p.vii

٣- انتصار فقير، مرجع **سبق ذكره**.ص٢وص٣

4- Lindsay J. Benstead, Does Casework Build Support for a Strong Parliament? Legislative Representation and Public Opinion in Morocco and Algeria, Doctor, (Washington: University of Michigan, 2008, PP. 3-4.

الجهود أصبحت المغرب عضوًا أساسيًّا وضروريًّا في عمليات حفظ السلام والاستقرار بالمنطقة[١].

٢- الآفاق الاقتصادية لانضمام المغرب للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا:

سوف تستفيد المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من الخبرة والتجربة التي راكمتها المغرب، ومن ديناميتها الاقتصادية، والتي بدأت في تفعيلها بإطلاق مشروع إنجاز خط أنابيب الغاز الذي سيربط موارد الغاز الطبيعي لأكبر بلد أفريقي وهو نيجيريا بالمغرب، مرورًا بدول غرب أفريقيا، وسيمنح هذا المشروع المجموعة مكانة استراتيجية دولية، وذلك بتحويلها إلى مركز للطاقة يربط دول غرب أفريقيا بسوق الطاقة الأوروبي[٢].

٣- التمويل لدول المجموعة:

بدأت المجموعة تنتفع من شبكة العلاقات التي نسجتها المغرب مع مختلف الشركاء الدوليين وروابطها مع الدول العربية والإسلامية، حيث نظمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والعضو بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية منتدى لإطلاق برامج جسور التجارة العربية الأفريقية في المغرب، وفي هذا الصدد أعلنت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في ٢٣ فبراير في الرباط أن برنامج "جسور" سيوفر تمويلات ومشاريع خلال ثلاث سنوات (٢٠١٧- ٢٠١٩م) لتعزيز العلاقات التجارية بين دول المجموعة والدول العربية، مع حرص البرنامج على زيادة عمليات التمويل إلى مليار دولار بشكل سنوي بحلول سنة ٢٠١٩م[٣].

ويتمتع العديد من بلدان غرب أفريقيا- مثل كوت ديفوار وغينيا كوناكري وسيراليون وغينيا الاستوائية- بموارد ثرية من الموارد المعدنية مثل الخامات والنفط، ولقد استفادت اقتصادات هذه البلدان من الارتفاع الكبير في الأسعار الدولية للسلع، وظهور الطبقات المتوسطة المتنامية[٤].

٤- المجال الدبلوماسي للمغرب في أفريقيا:

شكلت قضية مالي سنة ٢٠١٣م بداية عودة المغرب إلى لعب دور فاعل على الساحة الدبلوماسية الأفريقية، والقطيعة مع المرحلة السابقة، وكانت البداية مع انضمام المغرب إلى التدخل الذي قادته فرنسا في مالي، وهو الأمر الذي تمخض عنه تعاظم الدور المغربي في الشأن المالي، وصولًا إلى الاجتماع الذي عُقد في المغرب في نوفمبر ٢٠١٣م.

١- د. نوفل الناصري، **الدلالات السياسية والآفاق الاقتصادية لانضمام المغرب إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا**، ٢٠١٩/٩/٢٢.ص٣

- https://www.pjdgroupe.ma-pdf.

2- Lindsay J. Benstead, **op. cit**, PP. 3-4.

٣- د. نوفل الناصري، مرجع **سبق ذكره**.ص٤

٤- مسكور حمزة، عودة المغرب للاتحاد الأفريقي، مرجع **سبق ذكره**، ص٦.

- https:// hazbane.asso-web. Com.

والذي وافق فيه وزراء خارجية ١٩ دولة من بينها فرنسا وليبيا ومالي على اتفاق إنشاء معسكر تدريب مشترك لتأمين الحدود، والذي من المرجح أن يقام في العاصمة المغربية، وهو الاتفاق المعروف باسم إعلان الرباط ما سمح للمغرب بلعب دور أكبر فيه[١].

ويشير دور المغرب في غرب أفريقيا، والآثار المترتبة على عضويتها في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS في المستقبل إلى العلاقات التاريخية القوية بين المغرب وبلدان جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا من خلال التجارة عبر الصحراء الكبرى، والتراث الثقافي المشترك، وكذلك الدور الفعال الذي تلعبه المملكة في قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، وفي مكافحة الإرهاب، ومع ذلك فإن خطوة المغرب تظهر في المقام الأول أنها تواصل توقعاتها الاقتصادية في أفريقيا، وأنها اتخذت قرارًا مبكرًا للغاية بالاستثمار في أفريقيا، لا سيما في مشاريع البنية التحتية الرئيسية مثل خط أنابيب الغاز بين المغرب ونيجيريا، لتصبح المستثمر الأول في غرب أفريقيا، والثاني في كل أفريقيا[٢].

ثالثاً: الاستراتيجية المغربية الأفريقية:

في سنة ١٩٩٩م أعلن الملك محمد السادس عن الاستراتيجية المغربية الأفريقية من أجل تخفيف عبء الديون على الدول الأفريقية، وكذلك خفض المعدلات والنسب الجمركية على الدول المستوردة[٣].

١: مضاعفة المبادرات الدولية لصالح أفريقيا:

تكتسب المبادرات الدولية لصالح أفريقيا أهمية قصوى، فعلى هذا المستوى كانت أفريقيا أكبر المستفيدين من استئناف المساعدات الدولية الذي أُعلن عنه غداة اللقاء الذي احتضنته مونتيري (المكسيك) حول تمويل التنمية سنة ٢٠٢٠م، وتنفيذ المبادرة الموجهة إلى الدول الفقيرة المثقلة بالديون، والتي خفضت من وطأة الدين الخارجي لعدد من بلدان القارة. ويعود الفضل في هذه المبادرات التي تعكس الاهتمام الممنوح لأفريقيا وخصوصًا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا NEPAD.

وقد تبنى الاتحاد الأفريقي هذه المشاركة في يوليو ٢٠٠١م خلال قمته التي عُقدت في "لوساكا"، وساندتها دول مجموعة الثمانية خلال قمة كاناناسكيس (كندا) سنة ٢٠٠٢م، وتهدف هذه الشراكة إلى وضع الاقتصادات الأفريقية على طريق النمو والتنمية المستدامة، وإلى جانب كون هذه الشراكة تعكس مزاجًا جديدًا، ورغبة سياسية لدى البلدان الأفريقية وبلدان الشمال على السواء في

١- مسكور حمزة **مرجع سبق ذكره، ص**٧.

2- **Morocco: Africa is the future**, 13/06/2017.

3- Terence Mc Namee, Greg Mills and J peter Pham, **op. cit**, p. 9.

رؤيـة أفريقيـا تتـدارك تأخرهـا الاقتصـادي، فهـي تشكل إطـار عمـل ملائـم لتـوفير الظـروف لتنميـة القـارة الأفريقية، وتستند الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى مبادرات محددة(١).

فبمبادرة من الملك محمد السادس تم تجديد الحوار من خلالها، بين رؤساء دول غينيا وليبيريا وسيراليون الذين جددوا استعدادهم لاستعادة مناخ السلام والأمن في الاتحاد وفقًا لتطلعات شعوبهم(٢).

ومن المبادرات التي شاركت فيها المغرب أيضًا: (٣)

١- مبادرة السلم والأمن وتوطيد الديمقراطية.

٢- مبادرة الأولويات القطاعية من أجل رأب الصدع في مجال البنيات التحتية.

٣- مبادرة تخدم تدفقات رؤوس الأموال بغرض جعل القارة تستفيد من دينامية الاستثمارات.

٤- مبـادرة ولـوج الأسـواق التـي تهـدف إلـى مشـاركة أفضـل لبلـدان أفريقيـا جنـوب الصـحراء في التجارة الدولية.

وقد أبدت المغرب دعمها لشراكة NEPAD، وتساند بقوة تطوير أشكال جديدة من التعاون الثلاثي، وذلك تطبيقًا لخطة لقاء طوكيو حول التنمية في أفريقيا. وإذ تعتبرها الأمم المتحدة شريكًا مهمًا في تعاون جنوب- جنوب، فإن المغرب قد تميزت بحضورها في مجالات: (٤).

١- السياسة: فبوصفها عضوًا في عدة منظمات جهوية وإقليمية دأبت المغرب على الدفاع عن مصالح البلدان الأقل نموًا.

٢- الاقتصاد: تتموقع المغرب بقوة في السوق محتلة الرتبة الثانية كمستثمر أفريقي، والرتبة الأولى كمستثمر أفريقي في أفريقيا الغربية.

٣- التقنية: فيما يخص التعاون التقني تمكنت المغرب عبر الوكالة المغربية للتعاون الدولي من التميز بدعمها لتكوين أطر أفريقية، ودعم تبادل الخبرة المتقدمة، والمساعدة التقنية.

٤- الإنسانية: ويتجلى هذا المجال في الحفاظ على السلام، فلطالما قدم المغرب المساعدة للشعوب الأكثر تضررًا، وبناءً على ما تقدم يمكن للمغرب أن تلعب دورًا رائدًا في التعاون الثلاثي(٥).

٢: تعاون جنوب- جنوب:

١- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، مرجع **سبق ذكره**، ص ٢٢.

- Https://www. Finances.gov.mac Docs dept,

2- Idayat Hassan, **Morocco's Accession To Ecowas,Journal Of WestAfrica Insight**, https://media.africaportal.org/documents/Morocco_accession_to_Ecowas_.pdf Vol. 5 No. 2. 2017, p. 4.

٣- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، مرجع **سبق ذكره**، ص ٢٢.

٤- **المرجع السابق** ، ص ص٢٢، ٢٣.

٥- **المرجع السابق**، ص٢٢.

تطور الحضور المغربي بأفريقيا بعد العودة إلى الاتحاد الأفريقي في يناير ٢٠١٧م، واستكمال عضويتها بأجهزته كمجلس السلم والأمن لمدة سنتين ٢٠١٨- ٢٠٢٠م، وبرلمان عموم أفريقيا ٢٠١٨- ٢٠٢١م، إضافة إلى إعطاء دفعة قوية للقارة بناءً على الشراكة والتعاون.

وفي موضوع الهجرة اعتمدت مقاربة جديدة منذ سنة ٢٠١٣م، فقد خصتها اليونسيف والاتحاد الأفريقي بحوالي مليوني يورو تستهدف ٢٠٠٠ طفل مهاجر إلى المغرب، تشكل نسبتهم ١٠% من مجموع المهاجرين بالمغرب، وسيمتد البرنامج ما بين سنتي ٢٠١٨- ٢٠٢٠م، وجعلهم ينخرطون في التعليم والصحة والرعاية الإنسانية والسكن والتسوية القانونية(١).

٣: استراتيجية دينية جديدة نحو أفريقيا:

الاستراتيجية الدينية الجديدة ليست وليدة اليوم، وفي هذا الصدد يمكن أن يتم تذكر ندوة الطرق الصوفية التي نظمتها وزارة الأوقاف في فاس، وإنشاء "رابطة علماء المغرب والسنغال سنة ١٩٨٦م"، والتحول الجوهري الذي حصل هو الانتقال تدريجيًا من (دبلوماسية روحية) ترتكز أساسًا على الطرق الصوفية كقناة لإنعاش الإشعاع الروحي للمغرب بأفريقيا، إلى اعتماد سياسة دينية مهيكلة عابرة للحدود الوطنية(٢).

وقد عملت المغرب في السنوات العشر الأخيرة، بداية من عام ٢٠٠٨، حتى عام ٢٠١٨، وذلك على وضع استراتيجية متعددة الأبعاد ترتكز على التكامل الإقليمي الذي يفتح آفاقًا واسعة للتنمية داخل البلدان الأفريقية في إطار براغماتي ينبني على قادة رابح- رابح(٣).

١- د. نور الدين قربال، **المغرب أفريقيا، العلاقة الاستراتيجية**.ص١

- https://www.pjdgroupe.ma) lmgrb- frygy-l-lt- istrtyiy,pdf.

٢- سليم حميمنات، تصدير الأمن الديني- كآلية استراتيجية لدعم التمدد الديني المغربي في أفريقيا، المعهد المغربي لتحليل السياسات، ١٢ مارس ٢٠٠٨ حتى يوليو ٢٠١٨. ص١

- https://mipa.institute.

٣- أمينة حميدي، مرجع **سبق ذكره**، ص٢٤٦.

نتائج البحث:

في ضوء ما سبق، توصل البحث إلى بعض النتائج، ومنها، أنَّ:

- العلاقات المغربية الإفريقية شهدت طفرة في دينامية العلاقات بينهما تجلت في زيارات ملكية لأكثر من ٦ دول من دول غرب أفريقيا والنيجر للتضامن معها في محنتها بسبب الجفاف الذي ضرب البلاد، وتهدف أيضًا إلى تدعيم موقف المغرب في المحافل الدولية لاستعادة وحدتها الترابية، وكذلك المساهمة المغربية في تسوية النزاعات الإقليمية في أزمة منطقة اتحاد نهر مانو، حيث دعت كلًّا من رؤساء غينيا وسيراليون وليبيريا إلى عقد قمة بالرباط يوم ٢٧ فبراير ٢٠٠٢م، وأيضًا كان للدبلوماسية المغربية دورًا فاعلًا في حل الأزمة الليبية؛ وذلك بعقد اتفاق الصخيرات في ١٧ ديسمبر ٢٠١٥م لتشكيل حكومة وفاق وطني بمباركة الأمم المتحدة، كما قامت المغرب بوضع الخطوط العريضة للنموذج التنموي المغربي الأفريقي على مجموعة من المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والأمنية، وبالتالي وضع استراتيجية متعددة الأبعاد ترتكز على التكامل الإقليمي الذي يفتح آفاقًا واسعة للتنمية داخل البلدان الأفريقية، ووضع إطار مشترك لمواجهه الأزمات، وإرساء تعاون إقليمي أفريقي لمواجهة التهديدات الإرهابية والجريمة العابرة للحدود، وأهمية تفعيل التبادلات المغربية الأفريقية، والتركيز على علاقات جنوب– جنوب خصوصًا مع وجود روابط وعلاقات تاريخية.
- في ٤ فبراير ١٩٩٨م بطرابلس بليبيا تأسس تجمع دول الساحل والصحراء، وفي عام ٢٠٠٠م انضمت المغرب إلى التجمع، وفي عام ٢٠١١م أقرت الحكومة المغربية أن للمغرب مصلحة في تبني هيكلة الساحل والصحراء، حيث تتطلع المغرب لتبوؤ موقع الصدارة داخل هذا التجمع، كذلك تقدمت المغرب بطلب رسمي للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٢٤ فبراير/ ٢٠١٧م بعد عودتها إلى الاتحاد الأفريقي في ٣١ يناير ٢٠١٧م، وقد جاءت الموافقة على العضوية في قمة مونروفيا عاصمة ليبيريا في ١٤ يونيو/ حزيران ٢٠١٧م.
- سعى الملك محمد السادس للحصول على دعم دول (الإيكواس) لملف المغرب في الصحراء الغربية، وتعزيز التبادل التجاري مع المنظمة في سعي دولها الخمسة عشر للاندماج الاقتصادي، وتعمل المغرب على تنويع شركائها، وتوسيع نفوذها في المنطقة، وباتت مسيرتها الأفريقية جزءًا من ثوابت السياسة التي تتبعها.

قائمة المراجع:

١. أمينة حميدي، "دور المغرب في التنمية وحفظ السلام بأفريقيا"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، (الرباط: كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية بسلا، دار المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد ٢٤، دار المنظومة ٩٥٨٧٦٣، ٢٠١٨).

٢. انتصار فقير، المغرب يستدير جنوبًا- زادت الرباط دعمها لدول الساحل أملًا في تحقيق مكاسب على مستويات عدة، ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩م، مركز كاريجي للشرق الأوسط.

٣. الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية المغربية الفاعلون والتفاعلات، (الرباط: شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢).

٤. المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، "العلاقات المغربية الأفريقية طموح نحو حدود جديدة"، دراسات (م. د. ت.م)، مجلة المالية، (الرباط: وزارة الاقتصاد والمالية، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، العدد ٢٨، سبتمبر ٢٠١٥).

٥. خالد شيات، "بحث العلاقات السياسية والاقتصادية المغربية الإفريقية في زمن تحرير التجارة"، مؤتمر التكامل الإقليمي في أفريقيا: إسقاط الحاجز بين شمال القارة وجنوبها (القاهرة: مؤتمر التكامل الإقليمي في إفريقيا: إسقاط الحاجز بين شمال القارة وجنوبها ٥- ٧ نوفمبر ٢٠١٠)

٦. زايد عبيد الله مصباح، "اتحاد المغرب العربي: الطموح والواقع"، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٠/١٩٩٨م)،

٧. سيد رجب مغاوري، اتحاد دول المغرب العربي، إشكالية الدور والتفعيل، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٣).

٨. سعيد الصديقي، السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لأفريقيا، المعهد المغربي لتحليل السياسات، ٢٠١٨/٣/١٢.

https://mipa – institute-

٩- سليم حميمنات، تصدير الأمن الديني- كآلية استراتيجية لدعم التمدد الديني المغربي في أفريقيا، المعهد المغربي لتحليل السياسات، ١٢ مارس ٢٠٠٨ حتى يوليو ٢٠١٨.

- **https://mipa.institute**.

١٠- صبري الحو، سياسة المغرب الأفريقية وتأثيرها على نزاع الصحراء، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٣ نوفمبر تشرين الثاني).

- **Https://www. Aljazeera.net issues.2015**.

١١- فؤاد اليوسفي، الاتحاد العربي الأفريقي بين وجدة- إيفران وطرابلس الوحدة المغربية، (الدار البيضاء: المنشأة العامة للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨٩)

١٢- ليلى الإدريسي العزوزي، "البعد الأمني في العلاقات المغربية الأفريقية" في د. عمار شرعان، أ. كريمة الصديقي (محررتين)، أبعاد دول المغرب الكبير في أفريقيا: التحولات والتحديات (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠٢٠)

١٣- مراد اشمارخ، قراءة في التوجه الاقتصادي للمغرب نحو أفريقيا، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، ٢ فبراير ٢٠١٧م.

- www. Ce marap – org) doc) dossiers.

١٤- مسكور حمزة، عودة المغرب للاتحاد الإفريقي.

- https:// hazbane.asso-web. Com.

١٥- نور الدين قربال، المغرب أفريقيا، العلاقة الاستراتيجية.

- https://www.pjdgroupe.ma) lmgrb- frygy-l-lt- istrtyiy,pdf.

١٦- نوفل الناصري، الدلالات السياسية والآفاق الاقتصادية لانضمام المغرب إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ٢٠١٩/٩/٢٢.

- https://www.pjdgroupe.ma-pdf.

المراجع الأجنبية:

1. Alexis Arief, "Morocco issues", Congressional Research service, January 15, 2015
2. Emmanuel De Groof, Jean Bossuyt, Tasnim Abderrahim and Dalil Djinnit, Looking north and moving south: little enthusiasm for a continent-to-continent approach, Discussion Paper No. 238, January 2019.
3. Idayat Hassan, Morocco's Accession To Ecowas, WestAfrica Insight, Vol. 5 No. 2. 2017.
4. Lindsay J. Benstead, Does Casework Build Support for a Strong Parliament? Legislative Representation and Public Opinion in Morocco and Algeria, Doctor, (Washington: University of Michigan, 2008)
5. Mohammed El- Katiri, From Assistance to Partnership: Morocco, and its Foreign policy in West Africa the United States Army War College. http://www.carlisle.army.mil/u.sarmy
6. Rim Berahab, "Relations between Morocco and sub – Saharan Africa; what is the potential for trade and foreign direct investment?" Policy Brief – February 2017, PB.17/04.

7. **Tasnim Abderrahim and Faten Aggad, Starting afresh: The Maghreb's relations with sub-Saharan Africa, DISCUSSION PAPER No. April 2018.**
8. **Terence McNamee, Greg Mills and J peter Pham (eds), Morocco and the African Union Prospects for Re-engagement and Progress on the Western Sahara, (Johannesburg: The Brenthurst foundation eoppenheimer, son (pty) ltdm 2013.)**
9. **Tesode laurea, Duccio basosi, "la politica del morocco, (roma: universitaca, Foscari venzia, corsodT/ laure magistrale", (ordin amento ex D.M. 270/2004), In relazioni Internazionali comparate tesi di laureas Anno Accademico, 2014, 2015)**